

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وقال ابن عقيل في عمد الأدلة يجوز أن يسمع يمين المدعي قبل الشاهد في أحد الاحتمالين .  
وحكى ابن القيم رحمه الله في الطرق الحكمية وجهين في ذلك .  
الثانية لو رجع شهود تزكية فحكمهم حكم رجوع من زكواهم .  
الثالثة لا ضمان برجوع عن شهادة بكفالة عن نفس أو براءة منها أو أنها زوجته أو أنه عفا  
عن دم عمد لعدم تضمنه مالا .  
وقال في المبهج قال القاضي وهذا لا يصح لأن الكفالة تتضمنه بهرب المكفول والقود قد يجب  
به مال .  
الرابعة لو شهد بعد الحكم بمناف للشهادة الأولى فكرجوعه وأولى .  
قاله الشيخ تقي الدين رحمه الله .  
واقصر عليه في الفروع .  
الخامسة لو زاد في شهادته أو نقص قبل الحكم أو أدى بعد إنكارها قبل .  
نص عليهما .  
كقوله لا أعرف الشهادة .  
وقيل لا يقبل كبعد الحكم .  
وقيل يؤخذ بقوله المتقدم .  
وإن رجع لغت ولا حكم ولم يضمن .  
وإن لم يصرح بالرجوع بل قال للحاكم توقف فتوقف ثم عاد إليها قبلت في أصح الوجهين .  
ففي وجوب إعادتها احتمالان .  
قلت الأولى عدم الإعادة